طلب تمويل بضمان وعاء ادخاري

طلب التخصيص / الرهن

نقر نحن بأننا نصرح للبنك برهن وتخصيص الأموال المذكورة أعلاه رهنا حيازيا لصالح البنك كضمانا وتأمينا لسداد التزامنا قبل البنك.

موافقة

- نقر باننا نوافق على الاشتراك في خدمات البنك الإلكترونية الخاصة بطلب تمويل بضمان وعاء ادخاري، ونوافق على الشروط والأحكام إلكترونيًا، ويكون استخدامنا للخدمة الإلكترونية أو تعامُلنا عليها قرينة على ثبوت اطِّلاعنا المُسبق على الشروط والأحكام الخاصة بها وموافقتنا المسبقة بدون أدنى اعتراض عليها
- كما نقر بأننا اطلعنا ووافقنا الكترونيا على كافة الأحكام والشروط الخاصة بالشهادات/ الودائع بالعملة المصرية او الأجنبية / الوثائق، وكسرها واستردادها، وإذن الاستعلام، وطلب التخصيص والرهن، وعقد التمويل بضمان وعاء ادخارى الموضحة في هذا الطلب وخلفه.
- للبنك الحق في تجديد (الشهادة / الودائع / الوثائق) المتحفظ عليها لصالحه تجديداً تلقائيا بدون الرجوع إلينا أو إذن كتابي منا بالسعر المعلن عند التجديد.

إقرار

- نقر نحن- كمدينين أصليين في الدين المضمون بالرهن والتخصيص / كضامنين متضامنين للسيد المذكور أعلاه أن الرهن والتخصيص المتقدم بيانه أعلاه سيظل ساريا حتى تمام سداد قيمة الدين المضمون بهذا الرهن والتخصيص وعوائده والمصاريف والعمولات المستحقة لمصرفكم بالكامل وبحيث يستمر هذا التخصيص والرهن والتخصيص رغم انتهاء اجل (الشهادات / الودائع بالعملة المصرية او الأجنبية / وثائق الاستثمار) قائما وساريا تحت يدكم كضمانا وتأمينا لحين تمام سداد قيمة الدين المذكور أعلاه وملحقاته. وفي حاله قيام البنك بتجديد التمويل عند انتهاء اجله، تعتبر هذه موافقة/مصادقه ضمنيه من العميل علي صحة الأرصدة. كما نعلم أن هذا الطلب يعتبر لضمان وعاء ادخاري في مقابل عقد تمويل مبرم بيننا وبين البنك "خاضع للتوثيق من البنك".
- يحق للبنك ولو قبل ميعاد استحقاق أجل (الشهادات / الودائع بالعملة المصرية او الأجنبية / وثائق الاستثمار) كسر واسترداد الوعاء الادخاري وإجراء المقاصة بين أي من مستحقاته قبلنا أو قبل أيا من الضامنين المتضامنين أيا كان سببها وبين الأموال المرهونة منا (وذلك جميعا دون حاجة إلي تنبيه أو إنذار وبدون الرجوع إلينا إطلاقا ورغم أي اعتراض يصدر منا) ويسري هذا التخصيص والرهن اعتبارا من تحرير هذا المحرر ولا يكون لنا حق الرجوع فيه أو تغييره أو تقييده أو تعديله لأي سبب بعد صدوره منا، كما نقر بالتزامنا بعدم تقرير أي حقوق للغير علي قيمة هذه (الشهادات /الودائع / وثائق الاستثمار) المرهونة والمخصصة فقط لضمان المديونية المشار إليها في هذا المحرر وأي مديونية أخري مستحقة للبنك. وبالإضافة الى ذلك يحق للبنك تصفية الشهادة/ الودائع / الوثائق ولو قبل ميعادها وسداد الأرصدة المدينة المقررة لصالحنا
- يسرى هذا الرهن والتخصيص اعتباراً من تاريخ تحريره ولا يحق لنا إلغاءه أو تقييده أو الرجوع فيه لأى سبب من الأسباب، كما نتعهد بألا نقرر أية حقوق للغير على أي من الأموال المرهونة طوال مدة سريانه باعتبار أنها مخصصة لضمان المديونية الناشئة عن التمويل المضمون.
- للبنك الحق في تجديد (الشهادات / الودائع بالعملة المصرية او الأجنبية / وثائق الاستثمار) المتحفظ عليها لصالحه تجديداً تلقائيا بدون الرجوع إلينا أو إذن كتابي منا بالسعر المعلن عند التجديد.
- نقر بإعفاء مصرفكم من أية مسئولية (عقدية أو تقصيرية) ومن أية أضرار قد تنشأ أو عن استرداد الوعاء الادخاري المرهون أو عن تجديده أو عن أى إجراء يتعلق بهذا الرهن والتخصيص.
-
- نفوض البنك فى التوقيع نيابة عنا على كافة الأوراق والمستندات اللازمة لسلامة الرهن والتخصيص موضوع هذا الإقرار أو لتنفيذه أو لاستيداء مستحقات البنك بموجبه أو لتجديده
- للبنك الحق فى تحصيل قيمة العائد الذي تغله (الشهادات / الودائع بالعملة المصرية او الأجنبية / وثائق الاستثمار) وإيداعها بالحساب الجاري المدين سداداً لاى جزء من رصيد المديونيات الناشئة عن التمويل المضمون بهذا الرهن والتخصيص.
- و من المتفق عليه أن اطلاعنا وموافقتنا الالكترونية على هذا الطلب يعتبر موافقة منا على إخطارنا بأية بيانات أو معاملات أو أقساط أو عوائد أو مراسلات تتعلق بهذا التمويل - ويرى البنك إبلاغنا بها- وذلك من خلال الرسائل النصية القصيرة (SMS) على هاتفنا المحمول والمسجل لدى البنك، أو من خلال رسالة توجه إلى بريدنا الالكتروني المدرج في هذا الطلب، كما يحق للبنك إخطارنا بأية تعديلات أو التزامات أو رسائل تتعلق بهذا التمويل وذلك من خلال رسالة على هاتفنا المحمول أو بريدنا الإليكترونى المتقدم بيانهما، وتعتبر هذه الموافقة نهائية وغير قابلة للإلغاء.
- نقر باطلاعنا وموافقتنا على شروط واحكام الخدمة المذكورة اعلاه

في حالة الكفالة التضامنية

أقر أنا المدين المتضامن (الشريك) / الضامن المتضامن - إقراراً نهائيا لا رجوع فيه بأنني اطلعت ووافقت الكترونيا على طلب التمويل وعلى كافة البنود السابقة فى هذا الإقرار وشروطه كما أقر بصحتها وبأن لي مصلحة مالية وأدبية في كفالة المقترض وعليه فإنني أضمن الطرف المقترض على وجه التضامن والتكافل فيما بيننا وذلك في سداد المديونية الناشئة عن هذا التمويل وذلك فى حدود قيمة القرض المضمون وما يستحق عليه من عوائد وعمولات ومصاريف وملحقات بمختلف أنواعها هذا وفقاً لأحكام هذا الإقرار وطلب التمويل المرفق بهذا الإقرار ، هذا وأقر وأتعهد بان أدفع على وجه التضامن والتكافل فيما بيننا وبين المقترض لأمر بنك قطر الوطني الأهلي رصيد هذا التمويل من أصل وعوائد وعمولات ومصاريف وملحقات عند استحقاقه أو حلول اجله لأي سبب كان لغاية تمام السداد، ومن المفهوم أن هذه الكفالة لا تنتهي إلا بعد سداد كامل مستحقات بنك قطر الوطني الأهلي الطرف الأول قبل المقترض وانه لا يحق لنا التمسك قبل بنك قطر الوطني الأهلي الطرف الأول بالتجريد ولا بالتقسيم ولا بأي من الدفوع المستمدة من نصوص المواد 783 ، 784 ، 785 ، 786 ، 787 ، 788 ، 791 ، 793 ، 794 من القانون المدني إذ انه من المفهوم أننا قد أسقطنا حقنا من الآن في التمسك بأي من هذه الدفوع.

إذن استعلام:

بموجب هذا نأذن ونصرح للبنك في إجراء الاستعلامات اللازمة لأنشاء ذلك التمويل، والحصول على كافة البيانات المأخوذه عنا من ايه مصدر ويضمن ذلك المعلومات لدى:

- كافة البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية بما في ذلك البنك المركزي المصري. وذلك إعمالا لأحكام قواعد السرية بقانون البنوك الموحد رقم 88 لسنة 2003.
- الجهات الحكومية والوزارات والمصالح والهيئات وشركات قطاع الأعمال العام والخاص والأفراد وخلافه. ويشمل هذا الإذن تصريحا بالاستعلام الداخلي (من البنك) والخارجي (من شركات أخرى).
- يحق للبنك تقديم البيانات والأوراق الخاصة بنا عند اتخاذ الإجراءات القانونية المدنية أو الجنائية وذلك حفاظا على حقوق البنك واقتضائها أمام كافة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجهات القضائية وجهة عملنا.

إقرار قبول تمويل لدى البنك بضمان وعاء إدخارى

- بموجب هذا نطلب من البنك منحنا تمويلاً بالمبلـغ المذكور في صدر هذا الطلب وذلك بضمان الوعاء الادخاري المبين بصدر هذا الطلب. وذلك بناء على البيانات الواردة به وبالشروط والأحكام الواردة في هذا الإقرار.
- ونقر بأن للبنك كامل السلطة المطلقة في دراسة طلبنا هذا وتقدير قبوله أو رفضه ودون الحاجة لإبداء أي أسباب، هذا وفي حالة قبوله لمنحنا هذا التمويل فأنه يثبت قبضنا لقيمة التمويل المذكور بإيداع قيمته بحسابنا لدى البنك والذي يتم السحب منه بمعرفتنا سواء بموجب إيصالات سحب أو شيكات أو أوامر دفع موقعة منا، أو من خلال بطاقات السحب ووسائل الدفع الإليكترونية بجميع أنواعها ومواصفاتها.
- هذا ونقر بصحة الغرض الموضح بطلب هذا التمويل وذلك تحت كامل مسئوليتنا، كما نتعهد بالالتزام باستخدام التمويل- وأي جزء منه- وذلك في الغرض المخصص من أجله.
- الاحتياطي والمارج:- (أى الفرق بين مطلوبات البنك الناشئة عن هذا التمويل وبين قيمة الاموال المرهونة) نتعهد بأن يكون رصيدنا المدين لدى البنك أقل من قيمة الوعاء الادخاري بالنسبة التي يحددها البنك

- ونتعهد بالمحافظة على هذه النسبة من الاحتياطي (المارج) وذلك طوال مدة هذا التمويل وحتى تمام سداده، واذا نقصت هذه النسبة لأى سبب من الأسباب فإننا نلتزم بأن نعيد النسبة إلى حدها المتفق عليه إما بدفع مبالغ أو بزيادة الوعاء الادخاري المرهون لدى البنك في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ اخطارنا من البنك بذلك وإلا استحق رصيد هذا التمويل من أصل وعوائد وملحقات فوراً دون حاجة إلى إنذار أو إخطار أو أى إجراء آخر.
- من المتفق عليه أن للبنك حق تعديل المارج المذكور عالية في أي وقت يشاء بعد إخطارنا بذلك و في هذه الحالة يجب علينا اما بسداد الفارق بعد التعديل في خلال ثلاثة أيام او بموافاة مصرفكم بضمانة مقبولة لدي البنك على سبيل الرهن و التأمين ويسرى هذا التعديل منا في حالة عدم اعتراضنا على ذلك يصبح الرصيد المدين للتمويل طبقا لدفاتر ومراجع البنك مستحقا وواجب الأداء فورا
- ونتعهد أيضاً بالمحافظة على نسبـة الاحتياطي الجديد (أو المارج) - والقيام بسداد الفروق للبنك خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ إخطارنا بالتعديل الجديد.
- العوائد الاتفاقية والعمولة: يسرى على هذا التمويل - ولو عقب قفل الحساب وحتى تمام السداد - العوائد والعمولات والمصروفات المذكورة بصدر هذا الطلب وتقيد تلقائيا على حسابنا دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار أو أي إجراء آخر.
- ومن المتفق عليه أن العائد يحتسب يوماً بيوم وعلى أساس أن السنة 360 يوماً.
- ونقر بعلمنا التام النافى للجهالة بقيمة العوائد وبطريقة احتسابها كما نقر بأننا طلبنا الحصول على هذا التمويل وفقاً لذلك.
- طريقة السداد: نلتزم ونتعهد بسداد قيمة هذا التمويل على أقساط بأي مقر من فروع البنك دون إخلال بحق البنك في احتساب واستحقاق العائد خلال الفترة من تاريخ المنح وحتى استحقاق أول قسط فى بداية الشهر التالي، ومرفق بهذا الطلب جدول يوضح عدد الأقساط وقيمة كل قسط وتاريخ استحقاق كل منها ويعتبر هذا الجدول مكملاً ومتمماً لهذا الطلب. ومن المفهوم إن قيمة الأقساط المذكورة بالجدول المرفق تشمل العوائد الاتفاقية فقط ولا تشمل قيمة ما قد يستحق للبنك من عوائد تأخير ومصروفات وملحقات وخلافه طوال مدة التمويل وحتى تمام السداد. ومن المتفق عليه أنه فى حالة سدادنا لأية مبالغ مستحقة علينا في فرع مغاير لفرع تعاملنا مع البنك فإنه يحق لمصرفكم قيد تلك المبالغ بعد يومين / ثلاثة أيام من تاريخ الإيداع وذلك حسب الإجراءات المعمول بها لدى مصرفكم فى هذا الشأن
- ومن المتفق عليه أن تأخرنا عن سداد أي قسط من هذه الأقساط أو جزء منها أو من العوائد في تاريخ الاستحقاق واستمر تأخرنا عن السداد لمدة واحد وثلاثين يوماً فإنه يترتب على ذلك أن تحل كافة الأقساط ويصبح كامل الرصيد المدين حالاً وواجب الأداء فوراً دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار أو أي إجراء آخر، وذلك دون إخلال بحقوق البنك الأخرى.
- تعديل العوائد: نقر بأن البنك له الحق في زيادة معدل سعر العوائد المنصوص عليها بهذا الطلب على أن يعدل سعر العائد بعد اخطارنا بذلك ويكون الإخطار من خلال كشوف الحساب التى ترسل إلينا والتى تتضمن العوائد المحتسبة على الرصيد المدين أو بالإعلان عن ذلك التعديل بأية طريقة أخرى وتسرى الزيادة في العوائد المعدلة في حالة عدم اعتراضنا على التعديل
- ومن المتفق عليه أنه في حالة اعتراضنا على ذلك التعديل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارنا به يصبح الرصيد المدين للتمويل طبقا لدفاتر ومراجع البنك مستحقا وواجب الأداء فورا.
- العوائد التأخيرية: من المتفق عليه أننا إذا تأخرنا عن سداد قيمة أي قسط من الأقساط أو جزء منه سواء من الأصل أو العوائد عن تاريخ استحقاقه يسرى على كامل قيمة القسط المتأخر سداده عائد تأخير عن كل شهر تأخير "طبقاً للعائد المذكور بصدر هذا الطلب، ويستمر احتساب عائد التأخير حتى سداد كامل المتأخرات إضافة إلى العوائد المقررة بإحكام هذا العقد والتى تسرى ويستمر احتسابها ولو عقب قفل الحساب حتى تمام سداد كامل قيمة هذا التمويل من أصل وعوائد وملحقات.
- ونقر بأنه فى حالة تأخرنا عن سداد أى من مستحقات البنك فإنه يحق للبنك احتساب غرامة التأخير (بصدر هذا الطلب) والتى تسرى وتحتسب شهرياً حتى تمام سداد تلك المتأخرات.
- وذلك كله دون إخلال بحقوق البنك الأخرى المقررة له فى هذا العقد حال تأخرنا عن السداد.
- التأمينات: نقر بأنه يحق للبنك "الطرف الأول" أن يحبس ويحتجز أية مبالغ أو أية أموال أو أوراق أو مستندات قابلة للتظهير أو أوراق مالية مملوكة لنا وتصل إلى حيازة البنك وتعتبر هذه الأموال أو الصكوك بموجب هذا الإقرار الصريح -وبدون حاجة إلى إقرار آخر منا- مرهونة رهنا حيازيا لصالح البنك تأمينا وضمانا غير قابل للتجزئة لسداد كافة ما يكون مطلوبا منا أو سيطلب منا بموجب دفاتر البنك وقيوده، ونرخص للبنك باستيفاء كافة مستحقاته أيا كان سببها أو مصدرها خصما من حسابنا وأموالنا لديه وكذا في إجراء التحاويل الحسابية على حساباتنا طرفه وذلك كله دون حاجة إلى أى تنبيه أو إنذار.
- السداد المعجل: يجوز للبنك وفقاً لإرادته المنفردة أن يقبل قيامنا بتعجيل الوفاء بأي جزء من هذا التمويل وملحقاته من عوائد وعمولات ومصروفات وخلافه، وفى هذه الحالة يحق للبنك احتساب عمولة السداد المعجل الموضحة بهذا العقد وذلك على الرصيد المعجل من التمويل وذلك وفقاً للشروط الآتية:-
  أ. انقضاء ستة أشهر من تاريخ منح التمويل موضوع هذا العقد.
  ب. استلام البنك لخطاب يتضمن إعلاننا عن رغبتنا في الوفاء المعجل بكامل قيمة التمويل -أو بجزء منه- وما يتبعه من عوائد وعمولات وملحقات مستحقة للبنك حتى نهاية المدة المقررة لهذا العقد.
  ج. الأخطار بالسداد المعجل نهائي ولا يجوز إلغائه.
- ويجوز للبنك في هذه الحالة أن يخصم جزءاً من قيمة العوائد يحدده وفقا لإرادته المنفردة وذلك عن المدة من تاريخ الوفاء الفعلي من قبلنا وحتى التاريخ المقرر للوفاء بهذا التمويل وفقا لأحكام هذا العقد.
- ومن المفهوم أنه حال قبول البنك تعجيل الوفاء بجزء من قيمة هذا التمويل- وفقا للشروط المتقدم ذكرها - فانه يجب ألا يقل الجزء المعجل عن قيمة قسط واحد من الأقساط المتفق عليها بهذا العقد وفي هذه الحالة يحق للبنك أن يقبل تعديل المقترض لقيمة القسط أو مدة العقد شريطة إلا يتجاوز في أي حال من الأحوال المدة المقررة لسداد هذا القرض وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر البنك موافقته الكتابية على تلك التعديلات.
- وفي جميع الأحوال يصرح الطرف الثاني للبنك بالخصم مباشرة علي حسابه بقيمة المبلغ المطلوب تعجيل سداده أو بالقدر المتاح في رصيد حسابه الدائن لدي البنك (على حسب الأحوال) وذلك جميعا وفقاً لإرادة البنك المطلقة في هذا الشأن.

- كشوف الحساب: نقر بأن كشوف الحساب والمراسلات التي يرسلها إلينا البنك تعتبر صحيحة ومعتمدة منا ما لم يحصل اعتراض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إرسالها فإذا انقضت المدة المذكورة دون إبدائنا لاعتراض كتابي صريح ومحدد عليها يسقط حقنا في الطعن عليها في الحال أو الاستقبال ويعتبر ذلك إقرارا منا بصحة مفردات كشوف حسابنا وأرصدتنا.
- ومن المتفق عليه أنه فى حالة عدم استلامنا لأى من كشوف حسابنا وتأخر البنك فى إخطارنا بها عن التاريخ المحدد لإرسالها فإننا نلتزم بأن نتقدم إلى البنك للمطالبة بتلك الكشوف، فإذا لم نطلبها من البنك يعتبر ذلك دليلاً قاطعا فى مواجهتنا بأننا قد استلمنا كشوف حسابنا، ولا يحق لنا بعد ذلك الاحتجاج بعدم إخطارنا بتلك الكشوف.
- نقر و نعترف بأن دفاتر البنك و حساباته بينه قاطعة على المبالغ المستحقة أو التي تستحق علينا بموجب هذا التمويل و نقر بأن قيودات و حسابات البنك هي نهائية و صحيحة بالنسبة إلينا و لا يحق لنا الاعتراض عليها كما أننا نتنازل مقدما عن أي حق قانوني يجيز لنا طلب تدقيق حسابات البنك من قبل المحكمة أو إبراز دفاتر أو قيود في المحكمة.
- المصروفات: نصرح للبنك بأن يقيد على حسابنا جميع المصروفات المختلفة التي ينفقها البنك بمناسبة هذا التمويل سواء كانت وكذا مصاريف البريد والدمغة وجميع المصروفات الأخرى التي ينفقها بمناسبة هذا التمويل، وإذا تم تحصيل الرصيد المدين الناشئ عن هذا التمويل عن طريق القضاء فإننا نلتزم بأن ندفع للبنك كافة الرسوم والمصروفات والأتعاب التي تنتج عن سلوك هذا الطريق وتسرى على هذه النفقات العوائد والعمولات المذكورة بهذا الطلب وذلك بدون حاجة إلى إنذار أو تنبيه.
- التنازل والحوالة: نقر بأننا نقبل من الآن أن يتنازل البنك متى شاء ولمن يشاء عن دينه الناشئ عن هذا العقد كله أو بعضه لمن يراه دون الحاجة إلى الحصول على موافقة أخرى منا كما نصرح للبنك أن يطلع المتنازل إليه على المعلومات التي لديه عنا وكافة معاملاتنا لديه، كما أننا نخول البنك بموجب هذا بأن يقدم ما لديه من المعلومات المتقدمة للغير في حالة ما إذا كان ذلك لازما للقيام بأي عمل أو ممارسة أي سلطة أو حق مما هو مخول له بموجب هذا العقد.
- قفل الحساب: من المتفق عليه بأنه يحق للبنك في أي وقت يشاء أن يقفل حسابات المديونية موضوع هذا العقد بدون إبداء أية أسباب وفى هذه الحالة تظل كافة التأمينات المختلفة سارية المفعول وذلك دون حاجة إلى أي تنبيه أو إعذار أو أي إجراء آخر وفى هذه الحالة تستحق مطلوبات البنك فوراً ولا يمنع قفل الحساب من استمرار احتساب العوائد والعمولات والملحقات المستحقة طبقا لأحكام هذا العقد على حسابنا حتى تمام السداد، ولا يكون لنا الحق في المطالبة بأي تعويض مهما كان مصدره أو نوعه بسبب قفل حسابات التمويل.
- حلول الدين: يصبح كامل الرصيد المدين الناشئ عن هذا التمويل حالا وواجب السداد فورا وتسرى عليه العوائد الاتفاقية والعوائد التأخيرية وذلك كله دون حاجة لأي تنبيه أو إنذار وذلك في أحد الأحوال الآتية:
  أ. في جميع الأحوال التي ينص فيها القانون على حلول الدين قبل الميعاد.
  ب. عند إخلالنا بأي شرط من شروط هذا التمويل أو إخلالنا بأى من التزاماتنا فى أى تمويل ائتمانى آخر مصرح به لنا من البنك.
  ج. إذا تبين عدم صحة أي من البيانات التي ذكرتها بهذا العقد.
  د. في حالة إخلالنا بأي من التزاماتنا فى أى تمويل ائتمانى ممنوح لنا من أى بنك آخر.
  ه. في حاله وفاتي أو فقد أهليتي لأي سبب كان.
  و. في حالة اتخاذ أي من دائنينا للإجراءات القضائية ضدنا.
  ز. في حالة نقص أي من الضمانات أو التأمينات المقررة ضماناً للتمويل موضوع هذا العقد.

- هذا ونفوض البنك في ملء البيانات اللازمة في أدوات الوفاء المقدمة منا وذلك لسداد التزاماتنا الواردة بهذا العقد عند حلول الوفاء بها لأى سبب من الأسباب.
- تعدد التزامات المدين: نقر بأنه إذا تعددت التزاماتنا المدينة لدى البنك فإننا نصرح له باختيار تسديد أي التزام منها قبل الأخر في أي وقت يشاء بدون اعتراض منا وعلى حسب رغبة البنك المنفردة وذلك خصما مما قد يكون لنا من أرصدة دائنة لديه.
- عدم تجزئة الدين أو الالتزامات: من المتفق عليه أن دين البنك غير قابل للتجزئة وعلى ذلك فإن كل جزء من التأمينات والتعهدات التي التزمنا بتنفيذها في هذا العقد ليست قابلة للتجزئة وتسرى في حق خلفائنا أيا كانت درجاتهم على وجه التضامن فيما بينهم وتظل جميعها سارية لحين سداد كامل قيمة الرصيد المدين الناشئ عن هذا التمويل.
- تحويل و نقل ودمج وتوحيد الحسابات المختلفة: بموجب هذا نصرح للبنك في أي وقت يشاء بتحويل ونقل حساباتنا من حساب لآخر، و كذا إدماج و توحيد حساباتنا ومعاملاتنا المختلفة في حساب موحد سواء كانت بفرع واحد أو بعدة فروع بدون حاجة إلي إخطارنا أو موافقة منا، و كذا نصرح للبنك بإجراء المقاصة فيما بين التزاماتنا المدينة المختلفة لدي جميع فروعه وبين أرصدتنا الدائنة طرفه أيا كان سبب ومصدر هذه الالتزامات، ويحق للبنك أن يقيد الأرصدة المدينة للحسابات الموحدة أو أي التزام آخر علي حساب هذا التمويل علي أن تضمنها التأمينات موضوع هذا العقد.
- ومن المتفق عليه أنه للبنك الحق فى تحويل المبالغ المودعة بالعملات الحرة فى حساباتنا طرف البنك إلى عملة هذا التمويل وذلك بالأسعار المعلنة من البنك فى يوم التحويل وللبنك الحق فى استخدام الحصيلة الناتجة عن التحويل فى سداد الرصيد المدين الناشئ عن هذا التمويل وذلك فى الوقت الذى يراه البنك مناسباً ودون الحاجة إلى موافقة أخرى منا أو أى إجراء آخر.
- المبالغ المودعة منا: نقر بموجب هذا بأن سائر العمليات المصرفية من إيداع أو خلافه - سواء قمنا بها بأنفسنا أو سواء تمت هذه العمليات بواسطة وكيل عنا- هى من أموالنا الخاصة المملوكة لنا ملكا خالصا وإنها أموال مشروعة المصدر وغير متحصله أو عائدة إلينا - بطريق مباشر أو غير مباشر- عن أى جريمة من الجرائم المؤثمة قانونا ونلتزم بتحديث المعلومات والمستندات المقدمة بشأن هذا التمويل عند ظهور أى أسباب تدعو لذلك وفقا لما تستوجبه أحكام القانون رقم (2002/80) بشأن مكافحة غسل الأموال فى مصر.
- التأمين: من المتفق عليه أن في حالة قيام البنك بإصدار وثيقة تأمين لحسابي ولصالح البنك لتغطية مخاطر الوفاة والعجز الكلى فإنه يحق للبنك وحده صرف قيمة وثيقة التأمين فى هذه الحالة ونصرح للبنك فى استخدام قيمة الوثيقة لسداد أى من التزاماتنا المدينة طرفه، ومن المفهوم أنه فى حالة إدلائى بأية بيانات خاطئة لشركة التامين المصدرة لوثيقة التامين على الحياة، فلشركة التأمين أن ترفض أية مطالبة بخصوص التغطية التأمينية.
- ومن المفهوم - والمتفق عليه أيضاً- أنه حال رفض شركة التأمين الوفاء بقيمة الوثيقة لأى سبب من الأسباب تصبح كافة الأرصدة المدينة وعوائدها مستحقة السداد فورا دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار حيث نلتزم نحن أو خلفاؤنا -حسب الأحوال بسداد قيمة الرصيد المدين الناشئ عن هذا التمويل.
- ومن المتفق عليه أن هذا التأمين لا يعد -بأي حالٍ من الأحوال- مبرئ لذمتنا قبل البنك كما لا يجوز إعتباره التزاما تخييرياً أو بديلاً بشأن أى من تعهداتنا الواردة بهذا العقد والتزامنا بسداد كامل الرصيد المدين الناشئ عن هذا التمويل.
- تعتبر بنود وأحكام طلب فتح حسابنا لدى البنك مكملة لبنود هذا العقد وأحكامه.
- الموطن المختار: أقر بأنني اتخذت من عنواني المبين بصدر هذا العقد موطنا مختارا لى طوال مدة سريان هذا العقد بحيث تصح مخاطبتي فيه بكافة المراسلات والإعلانات الرسمية وغير الرسمية وكذا بصحف الدعاوى ما لم أبادر بإخطار البنك فور حدوث تغيير فيه بموجب إنذار رسمي، وتعتبر دفاتر ومستندات البنك وصورها وسائر أوراقه دليلا على صحة توجيه تلك المراسلات لنا وإثباتا كافيا لمحتواها.

- الاختصاص: تختص محاكم القاهرة بالنظر في أي نزاع قد ينشأ بخصوص هذا العقد حسب نوع ونصاب كل منها وطبقا للقانون.
- في حالة استخدام التمويل لسداد تمويل لدى بنك أخر، يحق للبنك حجز المبلغ الممول/جزء منه حتى يتم سداد كامل قيمة التمويل لدى البنك الأخر واستيفاء المستندات اللازمة لإثبات السداد.
- في حالة استخدام التمويل لسداد تمويل سابق لدى البنك، نصرح للبنك بسداد التمويل السابق.
- سيتم إدراج العملاء ضمن القوائم السلبية لدى البنك المركزي المصري في حالة التأخر عن سداد أقساط ومستحقات البنك لمدة تزيد عن 180 يوم من تاريخ استحقاقها ومن آثار ذلك:
- أ. توقف البنوك عن منح العميل أي تمويلات ائتمانية نتيجة لإدراجه بالقوائم السلبية.
- ب. يتم إبقاء العميل في القوائم السلبية لدى البنك المركزي المصري طبقا لما يلي:
- لمدة ثلاث سنوات حال الجدولة وفي حالة العملاء ذوي المتأخرات المسددة.
- لمدة خمس سنوات حال التسوية لعملاء تبلغ أرصدة مديونياتهم حتى مليون جنيه.
- لمدة عشر سنوات حال التسوية لعملاء تبلغ أرصدة مديونياتهم أكثر من مليون جنيه.
- بموجب هذا نصرح للبنك بأن يخصم علي حسابنا طرفه قيمة مصاريف الاستعلام عنا بشركة I-Score دون الحاجة إلي موافقة أخري منا، أو اتخاذ أي إجراء آخر في هذا الشأن.
- لا يمكن للعميل الحصول على أي تمويل ائتماني بضمان الشهادة في حالة وجوده في القوائم السلبية للبنوك.
- لن يمنح البنك أي تمويل ائتماني للعميل في حالة إثبات وجوده في القوائم السلبية للبنوك و بالتالي فإن العميل يتحمل المسؤولية الكاملة لعواقب وجوده في هذه القوائم مما يترتب عليه عدم إمكانية كسر الشهادة قبل مرور 6 أشهر من تاريخ الإصدار.
- من المتفق عليه أنه في حال تقدم العميل بطلب الحصول على قرض نقدي بالعملة الأجنبية فإنه يتعين أن يكون للعميل مصدر دخل باية عملة من العملات الأجنبية، وأن يكون محتفظاً لدى البنك بوديعة / وعاء ادخاري بذات عملة القرض.
- ومن المعلوم أنه يلتزم العميل بالمحافظة على مصدر الدخل المذكور وكذا الوديعة /الأوعية الادخارية القائمة لدى البنك طوال مدة القرض وحتى تمام سداده من أصل وعوائد وعمولات ومصاريف وملحقات وفى حال إخلاله بأي من هذه الالتزامات يعتبر الرصيد المدين للقرض حالاً واجب الأداء دون حاجة إلى إعذار أو إنذار أو لاتخاذ أى إجراء آخر.
- ومن المتفق عليه أيضاً أن العميل يلتزم بسداد هذا التمويل وكافة ملحقاته بذات عملة التمويل، كما يتعهد بتوفير العملة الأجنبية اللازمة لسداد مستحقات البنك الناشئة عن هذا العقد وذلك كله من موارده الذاتية، ومن المفهوم أنه لا يجوز للعميل أن يطالب البنك بتدبير أي قدر من المبالغ المستحقة عليه بموجب هذا العقد سواء من الأقساط أو العوائد أو العمولات أو المصاريف أو الغرامات او خلافه بعملة أخرى بخلاف عملة التمويل، إذ أنها مسئولية العميل دون أدنى التزام على البنك فى هذا الشأن.
- و من المتفق عليه أن اطلاعنا وموافقتنا الالكترونية على هذا الطلب يعتبر موافقة منا على إخطارنا بأية بيانات أو معاملات أو أقساط أو عوائد أو مراسلات تتعلق بهذا التمويل - ويرى البنك إبلاغنا بها- وذلك من خلال الرسائل النصية القصيرة (SMS) على هاتفنا المحمول والمسجل لدى البنك، أو من خلال رسالة توجه إلى بريدنا الالكتروني المدرج في هذا الطلب، كما يحق للبنك إخطارنا بأية تعديلات أو التزامات أو رسائل تتعلق بهذا التمويل وذلك من خلال رسالة على هاتفنا المحمول أو بريدنا الإليكتروني المتقدم بيانهما، وتعتبر هذه الموافقة نهائية وغير قابلة للإلغاء.
- ومن المعلوم أنه يحق للبنك تعديل كافة المصاريف والغرامات وخلافه وذلك وفقا لرغبة البنك المنفردة، بحيث يسري أي تعديل فور إقرار البنك له ودون الحاجة إلى إخطار العميل أو إنذاره أو لأتخاذ أي إجراء آخر.
- هذا ويحق للبنك تعديل العمولات بكافة أنواعها بما فيها عمولة السداد المعجل-الواردة بهذا العقد وفقا لرغبة البنك المنفردة وذلك بمجرد إخطار العميل بذلك التعديل، هذا ويتم إخطار العميل بأي تعديل في أحكام وشروط هذا العقد بأية طريقة يراها البنك مناسبة سواء بموجب خطاب أو رسالة نصية علي هاتفه المحمول أو بأدراج ذلك التعديل بكشوف حساب العميل أو بأية وسيلة أخري يراها البنك.
- نقر بموجب هذا الطلب باننا نصرح للبنك بالاحتفاظ بالبيانات وصور المستندات التي تم إدخالها على النظام ونقر باطلاعنا وموافقتنا على شروط واحكام الخدمة المذكورة اعلاه

شروط وقواعد حماية حقوق العملاء

- حرصاً من البنك على مصالح وحقوق عملاؤه فيجب على العميل / الضامن قبل الموافقة على هذا العقد الكترونيا ان :-
- يقرأ بكل دقه جميع احكام وشروطه خاصة ما يتعلق منها بقيمة العائد وطبيعته (ثابت / متغير) وطريقة احتسابه ومواعيد سداده .
- للعميل حق الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً على أي من مفردات كشوف الحساب المبلغة له من البنك .
- اطلاع العميل و/أو الضامن "إن وجد " وموافقته الالكترونية على هذا العقد يمثل اقراراً منه بوضوح كافة شروطه واحكامه والمامها "العميل / الضامن " بكافة احكامه خاصة منها أثار عدم السداد أو التأخير في سداد أي من المبالغ المستحقة على العميل في تواريخ استحقاقها وللإجراءات التي سيتخذها البنك لتحصيل حقوقه وكذا بإثار وتبعيات ابلاغ توقفهما عن السداد سواء الى البنك المركزي او الى شركات التقييم الائتماني .
- إذا كان الكفيل المتضامن يحتفظ بحساب طرف البنك فانه يحق للبنك استخدام كافة ارصدة حسابات العميل الكفيل في سداد الارصدة المدينة للعميل المكفول
- وفقاً للقواعد المنظمة لتسجيل الائتمان والصادرة من البنك المركزي المصري سيترتب على عدم سداد مستحقات البنك الناشئة عن أي تسهيل ائتماني أن يصبح البنك ملتزماً بإبلاغ البنك المركزي المصري عن العميل والضامن -إن وجد- بالتوقف عن السداد ، وهذا الاخطار يترتب عليه ادراج العميل والضامن ضمن عملاء البنوك غير المنتظمين في السداد لدى البنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وما يتبع ذلك من حظر التعامل معهم في أي من البنوك المصرية، لذا سيقوم البنك بإخطار العميل والضامن بالتوقف لتجنب هذه الاثار
- للبنك الحق في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاستيفاء حقوقه وكذا الإجراءات المصرفية المتبعة في مثل هذه الحالات.
- في حالة سداد العميل للمديونية بالكامل سيخطر البنك الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) بانتهاء المديونية وموافاة العميل بمخالصة فور طلبها وبرد مستندات الوفاء ما لم تكن ق تم استخدامها لتحصيل المديونية المسددة.

اجراءات التقدم بشكوى

يحق للعميل التقدم بالشكوى الى البنك في حال اعتراضه على أي عملية مصرفية تمت على حسابه او في حال تشككه بوجود تلاعب في حساباته أو ايا من تعاملاته مع البنك وفقا للتفصيل التالي:

اولا: - يحق للعميل التقدم الى البنك بشكواه بأكثر من وسيلة كما يلي: -

- صندوق الشكاوى المتواجد في الفروع
- التابلت المتواجد في بعض الفروع
- الخط الساخن على رقم مركز الاتصال 19700
- البريد الإليكتروني :Quality.feedback@qnbalahli.com
- الموقع الإليكتروني الخاص بالبنك www.QNBALAHLI.com
- إدارة الجودة الشاملة/ الوحدة المركزية لخدمة العملاء، 5 شارع شامبليون -وسط البلد – القاهرة]

ثانيا: - ويلتزم البنك بالرد على الشكوى (كتابيا او الكترونيا) خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ استلامها وذلك فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية حيث سيتم اخطار العميل بالمدة اللازمة لبحث شكواه.

ثالثا: - في حال عدم قبول العميل لما جاء برد البنك على شكواه فانه يحق له اخطار البنك بأسباب اعتراضه وذلك خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إبلاغه رد البنك وإلا اعتبر ذلك قبولا منه لما جاء برد البنك

رابعا: - حال اعتراض العميل على رد البنك سيقوم البنك بإعادة فحص الشكوى واخطار العميل بالرد النهائي عليها خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تقديم الاعتراض

خامسا: يحق للعميل تصعيد شكواه إلى البنك المركزي المصري حال اعتراضه على رد البنك النهائي، أو في حالة عدم تلقيه أي رد على شكواه

نقر بموجب هذا الطلب باننا نصرح للبنك بالاحتفاظ بالبيانات وصور المستندات التي تم إدخالها على النظام ونقر باطلاعنا وموافقتنا على شروط واحكام الخدمة المذكورة اعلاه

- النسخ: هذا الطلب باللغتين العربية والانجليزية وفي حالة الاختلاف يسري النص باللغة العربية.

إقرارتخصيص ورهن

موافقة العميل

إقرار الرهن:

- نقر باننا نوافق على الاشتراك في خدمات البنك الإلكترونية الخاصة بطلب إقرار تخصيص ورهن، ونوافق على الشروط والأحكام إلكترونيًا، و يكون استخدامنا للخدمة الإلكترونية أو تعاملنا عليها قرينة على ثبوت اطِّلاعنا المُسبق على الشروط والأحكام الخاصة بها وموافقتنا المسبقة بدون أدنى اعتراض عليها
- كما نقر -نحن -ونوافق الكترونيا كمدينين أصليين في الدين المضمون بالرهن / كضامنين متضامنين للسيد المذكور أعلاه أن الرهن المتقدم بيانه أعلاه سيظل ساريا حتى تمام سداد قيمة الدين المضمون بهذا الرهن وعوائده والمصاريف والعمولات المستحقة لمصرفكم بالكامل وبحيث يستمر هذا التخصيص والرهن رغم انتهاء اجل (الشهادة- الشهادات- الوديعة - الودائع / الوثائق) قائما وساريا تحت يدكم كضمانا وتأمينا لحين تمام سداد قيمة الدين المذكور أعلاه وملحقاته.
- هذا ويكون للبنك ولو قبل ميعاد استحقاق أجل الشهادة/الشهادات/الوديعة/ الودائع / الوثائق حق استرداد المال المرهون وإجراء المقاصة بين أي من مستحقاته قبلنا أو قبل أيا من السادة الضامنين المتضامنين
- أيا كان سببها وبين الأموال المرهونة منا وذلك جميعا دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار وبدون الرجوع إلينا إطلاقا ورغم أي اعتراض يصدر منا.
- ويسري هذا التخصيص والرهن اعتبارا من تحرير هذا المحرر ولا يكون لنا حق الرجوع فيه أو تغييره أو تقييده أو تعديله لأي سبب بعد صدوره منا، كما نقر بالتزامنا بعدم تقرير أي حقوق للغير على قيمة هذه (الشهادة- الشهادات - الوديعة - الودائع - الوثائق) المرهونة والمخصصة فقط لضمان المديونية المشار إليها في هذا المحرر وأي مديونية أخري مستحقة للبنك.

إقرار إلغاء الرهن:

- نفوض -نحن – الكترونيا مصرفكم في فك الرهن المذكور أعلاه وذلك لسداد التزاماتنا قبل البنك.
- نقر بموجب هذا الطلب باننا نصرح للبنك بالاحتفاظ بالبيانات وصور المستندات التي تم إدخالها على النظام ونقر باطلاعنا وموافقتنا على شروط واحكام الخدمة المذكورة أعلاه

إذن اســـــتـــــعـــلام

تفويض بالاستعلام

- نوافق ونفوض جهات الاستعلام بالبنك والعاملين به فى الحصول على جميع المعلومات والبيانات عنا من البنك المركزي المصري أو من البنوك العاملة خارج أو داخل جمهورية مصر العربية سواء الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري أو الغير خاضعة له وكذلك سواء كانت هذه المعلومات تخص الحسابات الدائنة أو المدينة وكذلك الاستعلام لدى جميع المصادر التى تراها تلك الجهات ضرورية في سبيل تحقيق أغراضها ويشمل هذا التفويض الاستعلام عنا لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص والجهات الرقابية أو غيرها وكذلك من اى مصادر أخرى قد ترونها.
- نوافق على قيام جهات الاستعلام بمصرفكم بتبادل تلك المعلومات مع وحدات الجهاز المصرفي الأخرى وشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني وشركات التأجير التمويلي إعمالا لحكم المادة 99 من القانون رقم 88 لسنة 2003.
- نصـــرح للبنك أيضـــاً بموجب هذا التفويض بالكشـف عن البيانات وتقديم الأوراق الخاصـــة بنا عند الشـــروع في اتخاذ أي من الإجراءات القانونية المدنية أو الجنائية في مواجهتنا وذلك حفاظاً على حقوق البنك واقتضائها أمام كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع العام والخاص والجهات القضائية ويسري هذا الإذن حالياً أو مستقبلاً في حق كافة خلفائنا.
- أن كافة معاملاتنا وإيراداتنا وأية مصادر دخل أخرى تخصنا إنما هي ناتجة عن أنشطة مشروعة تقرها الأعراف والقوانين المحلية والدولية وبما يتفق مع الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال.
- نوافق الكترونيا على أحقية البنك في تفويض غيره فيما تقدم كما نقر بموافقتنا الالكترونية على ان هذا الإقرار والتفويض غير قابل للإلغاء.
- نقر بموجب هذا الطلب باننا نصرح للبنك بالاحتفاظ بالبيانات وصور المستندات التي تم إدخالها على النظام ونقر باطلاعنا وموافقتنا على شروط واحكام الخدمة المذكورة أعلاه

Personal Loan Purpose Declaration Form

Reference to the request submitted by us today in relation to obtaining a credit facility via the internet banking service.

We would like to inform you that is understood to us that your consent for granting us this credit facility is on the basis of utilizing it within the purpose determined in that request and subject to not utilizing it in any commercial business. Accordingly, We herein, declare to use this credit facility within the scope of the purpose determined for it. It is also understood to us that pursuant to the provisions of Article 104 of Law No 94 of 2020, the bank has the right, by any mean it considers, to ensure that the credit facility is used within the purpose for which it has been allocated. And It is prohibited for us to use it in any other purpose.

We are committed to disburse the credit facility amount by means of certified cheques, bank transfers, or direct debit cards.

We also declare that the bank is entitled, at its sole discretion, in case of our violation of the afore-mentioned declaration, and in accordance to the bank's absolute discretion, to demand our full repayment of the credit facility including principal, interests, commissions and any other adjuncts.

This undertakings and declarations constitute an integral part of the said credit facility contract, as well as of the implications arising therefrom, including that in case of our default to any of this undertakings and declarations it, the credit facility tenor falls due and its debt balance should be repaid, without prejudice to any other rights of the bank.

This is a declaration on my part.

إقرار الغرض من القرض الشخصي

نشير إلى الطلب المقدم منا اليوم بشأن الحصول على التسهيل الائتماني وذلك من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت.

نود الإحاطة بأنه من المفهوم لنا أن موافقتكم على منحنا هذا التسهيل الائتماني قائمة على أساس استخدامه فى الغرض المحدد بذلك الطلب وبشرط الا يستخدم في أي عمل تجاري.

لذا وبموجب هذا نتعهد باستخدام التسهيل الائتماني في حدود الغرض المحدد له، كما أنه من المفهوم لنا أنه عملا بحكم المادة ١٠٤ من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يحق للبنك "بأية طريقة يراها" التأكد من استخدام التسهيل الائتماني في الغرض المخصص له ويحظر علينا استخدامه في غير ذلك الغرض.

ونلتزم بأن يتم صرف مبلغ التسهيل الائتماني بموجب شيكات معتمدة، تحويلات بنكية، وكذلك بطاقات الخصم المباشر.

كما نقر أنه يحق للبنك وفقا لإرادته المنفردة في حالة اخلالنا بتعهداتنا المتقدم ذكرها ووفقا لتقدير البنك المطلق أن يطالبنا بسداد كامل قيمة التسهيل الائتماني من أصل وعوائد وعمولات وأي ملحقات أخرى.

تمثل هذه التعهدات والاقرارات جزءا متمما لعقد التسهيل الائتماني المذكور وبما يترتب على ذلك من آثار والتي منها إنه في حالة الاخلال بأي من هذه التعهدات أو الإقرارات يحل أجل التسهيل ويتعين سداد رصيده المدين وذلك دون الاخلال بأي من حقوق البنك الأخرى.

وهذا تعهد منا بذلك،